المقدمـــة

تعد التنمية عملية متعددة الأبعاد ومتنوعة المجالات، ورغم أن النمو الاقتصادي يمثل جوهر عملية التنمية والقوة الدافعة لها، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الأبعاد الأخرى للتنمية سواء أكانت سياسية أم بشرية، فبناء المؤسسات السياسية وتمكينها وتفعيل دورها وتشجيع الممارسات الديمقراطية يعد أحد المؤشرات الأساسية لمستوي التنمية الذي تحققه الدولة.

ويشير تراث الأدب الاجتماعي إلى أن قضية التنمية قد فرضت نفسها على الفكر العالمي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي– عقب الحرب العالمية الثانية– من تغيرات عميقة كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني من ناحية، وتزايد حركة المد الاشتراكي من ناحية أخرى، ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القومي، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والحضرية، وتنمية المجتمع الريفي، ومشروعات التوطين، وكل هذه القضايا بدأت تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام، والفكر السوسيولوجي بوجه خاص،(١) الأمر الذي دفع كثيرا من الباحثين إلى الاهتمام بالإنسان وتنميته باعتباره المحور الرئيسي في التنمية؛ لذلك ظهرت الحاجة إلى فكر تنموي جديد يجعل الإنسان الهدف النهائي لعملية التنمية، حيث توالى ظهور نظريات واستراتيجيات تنموية تهتم بالإنسان إلى أن ظهر في بداية التسعينيات مفهوم التنمية البشرية Human Development معبرا عن هذه النزعة التنموية الجديدة التي تعيد التوازن نحو الاهتمام بالإنسان ليس لأنه أحد عناصر النمو الاقتصادي، أو لأنه هدف نهائي من نتائج هذا النمو فحسب، بل لأنه يمثل المحورين معا، فقد توضع خطط التنمية من أجل زيادة النمو الاقتصادي، ولكن لابد أن يكون الهدف النهائي هو سعادة الإنسانية جمعاء، وأن تكون هذه الخطط ذات طابع إنساني(٢)، وهو بذلك يُعد محور نموذج التنمية البشرية الذي بزغ في مطلع التسعينيات، والذي جعل الإنسان هدفا ووسيلة في آن واحد، وان كانت هذه الفكرة ليست وليدة لهذا النموذج فقط، بل سبقته إرهاصات فكرية تؤكد أن الإنسان لابد أن يعامل كغاية ووسيلة، ففي كتاب (المبادئ الأساسية لميتافيزيقية الأخلاق) يؤكد "إيمانويل كانت" E.Kant أننا في حاجة إلى بعض مجموعات من البشر لقضاء حوائجنا، ومن ثم فهم بذلك وسيلة، ولكن وجهة النظر الصحيحة تقتضي أن ننظر إليهم على أنهم غاية في ذات الوقت.

---

(١)عبد الباسط عبد المعطي و عادل الهواري: علم الاجتماع والتنمية . دراسات وقضايا ، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧)، ص٣٢ .

(٢) أحمد عبد السلام :"المشاكل والصعوبات التي تواجه التنمية البشرية في الوطن العربي"، مؤتمر عن التنمية البشرية في الوطن العربي، ع ١٥، (كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، من ٢٠-٢٢أبريل ٢٠٠٩)، ص٤.

وفي سياق الاهتمام بالمساواة والعدالة ومحاولات القضاء على الفقر، ظهرت الاتجاهات التي تنادي بالتنمية البشرية المستدامة Sustainable Human Development التي تحرص على تحقيق العدالة والمساواة في كل المستويات(١)، حيث تنتشران بين الأجيال وكذلك بين أبناء الجيل الواحد في محاولة لإشباع الحاجات، وبهذا لا يكون هناك مجال للحرمان أو للتعرض للفقر الذي يعد القضاء عليه والتخفيف منه هدفا أساسيا للتنمية البشرية المستدامة وانعكاساته على الجوانب الإيديولوجية من الناحية الاستراتيجية، إذ جاءت العديد من الاستراتيجيات الفرعية للتنمية المستدامة تركز على مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية، لأنها تعتمد على دورها في تحقيق أهدافها وتفعيل المشاركة فى المجتمع المدنى، حيث تعد المشاركة بكل أنواعها وصورها الركيزة الأساسية لفلسفة التنمية البشرية المستدامة التي تهتم بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة، دون الحد من قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها(٢).

وانطلاقا من أهمية مؤسسات المجتمع المدني، فقد شهدت تطورًا ملموسًا منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث ظهر هذا القطاع باعتباره فاعلا رئيسا في عملية التنمية بكل مستوياتها في عمليات الرعائية، والمساعدة الإنمائية، ومواجهة الفقر، والبطالة، وتوسيع دوره من مجرد منظمات تركز على المنظور النمطي إلى التركيز على المنظور التنموي، بما يحقق مساحة أكبر من الحرية والممارسة الديمقراطية والمشاركة في صنع الأحداث ، وتحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، وحماية الحقوق، والعمل كوسطاء بين المؤسسات الحكومية والمواطنين وذلك بهدف تعزيز قدراتهم والإسهام في تشكيل وتوجيه السياسات العامة على المستويين المحلى والدولي من أجل تحقيق الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية.

لذا باتت هناك قناعة لدى الحكومات والمثقفين والمشتغلين بالعمل العام، مما ينتج عنه دور فاعل للحكومة فى عملية التنمية، في حين تستطيع مؤسسات المجتمع المدني– بحكم إمكاناتها وانتشارها وتشعب مسئولياتها، من خلال تمكين الجماهير وتعبئة طاقاتهم وقدراتهم على النحو الأمثل، بما يحقق آليات غير تقليدية لتحقيق أبعاد التنمية بكل مستوياتها منذ صدور تقرير التنمية البشرية الصادر عام١٩٩٠م باعتبارها توسيع خيارات البشر، وانتهاءً بتقرير عام ٢٠٠٨م، الذي يعنى بالحرية على نحو يحقق بناء قدرات البشر، أو إعادة تأهيلهم، فضلاً عن ضمان الحصول على مستويات التعليم والتعلم، في ضوء توافر موارد تكفي للتمتع بمستوى معيشي لائق بما يحقق الأبعاد الأساسية وأبرزها: خفض معدلات نسب الفقر والجوع، فضلاً عن تحقيق التعليم الابتدائي الشامل كحد أدنى، وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين، وخفض معدلات وفيات الأطفال،

(١) يسري دعبس: تنمية الموارد البشرية في المجتمع البدوي، (القاهرة ، دار الفكر العربي، ٢٠٠٣)، ص٧٧

(٢)أماني قنديل :المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، (القاهرة ، ٢٠٠٣)، ص١٣.

وتحسين الصحة الإنجابية، ومكافحة الأمراض(١).

وهكذا يتضح أن الهدف الأساسي للتنمية البشرية يكمن في إيجاد بيئة تمكّن الأفراد من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة في ضوء تعزيز الخيارات الإنسانية، فضلاً عن تحقيق الفرص التي يمكن استخدامها وتعظيم الاستفادة منها على مستوى البشر.

وإذا كان قياس التنمية البشرية– منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات، في ضوء عدد من المؤشرات الاقتصادية، ومعدل النمو الاقتصادي ، ومقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، بيد أن الأمر تغير عام١٩٩٠م، وذلك عندما تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP مفهوم "التنمية البشرية المستدامة"، والذي أعاد الاعتبار إلى الإنسان بصفته محور التنمية وصانعها وهدفها في آن واحد، مستندًا إلي فكرة تحقيق التنمية البشرية.

إن المجتمع المصري يعيش في سياقات نظام عالمي جديد، وهي ذات أبعاد مترابطة وتيارات ومضامين متعددة، ومتناقضة، سياسية واقتصادية واجتماعية ومعرفية واتصالية – تشابكت مع أوضاعنا الداخلية، حيث داهمت اقتصاديات السوق في معظم المجتمعات، بما يعكس كافة الأنظمة الاقتصادية التي تتولاها الدولة في إنتاج السلع والخدمات، من خلال اقتصاد موجه مخطط مركزيًا، (دولة الرفاه)(٢).

وقد تغيرت الأوضاع الاقتصادية في ضوء عمليات التثبيت والتكيف الهيكلي، وانفتاح المجال لحرية الاستثمار المحلي والأجنبي، فضلاً عن شيوع ظاهرة الاحتكار على المستويين المحلي والعالمي، ومن ثم بدأت الحكومة المصرية منذ منتصف السبعينيات في تطبيق ما يعرف باسم "الانفتاح الاقتصادي" على نحو انطوى على تطبيق جزئي ومتدرج لبعض السياسات التي يشتمل عليها هذا البرنامج قبل الدخول في مرحلة تطبيقها كحزمة متكاملة منذ مارس ١٩٩١.

وأشار البنك الدولي W.B في هذا السياق إلى بعض الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية في مصر؛ حيث إنه من الضروري إدراك مدى احتياج الفقراء لإشباع حاجاتهم الأساسية، فضلاً عن الاستجابة لحوافز السياسات المقدمة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الكلي، ومع تحسب الحكومة المصرية لما يمكن أن يترتب عليه من آثار على المجالات ذات الصلة بالتنمية البشرية، مرورًا بتنفيذ إجراءات لحماية الفقراء أثناء فترة التكيف، وصولاً إلى إدخال إصلاحات فيما يتعلق بتخصيص واستخدام النفقات العامة في القطاع الاجتماعي ، وتحسين قدرات الفقراء، وإمكانات حصولهم على وظائف وموارد وأصول منتجة كمهام

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، (القاهرة، دار العالم العربي للطباعة، ٢٠٠٥)، ص ص ١٢- ١٤.

(٢) أحمد حسن إبراهيم : "**التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر**"، أعمال الندوة السنوية الثانية لعلم الاجتماع بعنوان: سياسات التكيف الهيكلي في مصر.. الأبعاد الاجتماعية، (كلية الآداب، قسم الاجتماع . جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ص٥١-٥٢.

على المدى الطويل.

ومن الجدير بالذكر أن الإنفاق العام في مصر قد انخفض وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي من (٦٣.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٢/١٩٨١ إلى (٤٣.٧%) عام ١٩٨٩م/١٩٩٠م، مما أدى إلى تخفيض دعم الحكومة للخدمات الاجتماعية من (٥.٩%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى (٤%) عام ١٩٩٠م على المستويين التعليمي والصحي.

كما صرح وزير التربية والتعليم في أوائل التسعينيات بأن نسبة استيعاب الأطفال في السن الإلزامي قد تدنت وبعدت عن هدف الاستيعاب الكامل لتلاميذ المرحلة الأساسية لا تتجاوز ٨٠%، وزيادة معدل التسرب في التعليم الابتدائي إلى نحو ٣٦%، وارتفاع نسبة المرتدين إلى الأمية من التلاميذ المقيدين في التعليم الابتدائي إلى نحو ٤٠%،أما على المستوى الصحي فيلاحظ أن نسبة خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية في وزارة الصحة والسكان قد فاقت وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، وذلك فى ضوء التقدم المطرد في متوسط طول عمر الإنسان في مصر، فضلاً عن أن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي يتنافى مع جدية تقديم رعاية صحية مجانية، مع زيادة تكاليف الحصول على هذه الخدمات في القطاع الخاص، وحرمان أعداد متزايدة من الشرائح والفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة من الحصول على خدمات رعاية صحية تتسم بالجودة(١).

وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر التنمية البشرية القومي (على مستوى الجمهورية) من ٠.٥٨٩ في تقرير عام ١٩٩٦ م إلى ٠.٦٨٠، وفي تقرير عام ٢٠٠٢م إلى ٠,٧٢٣، وفي تقرير عام ٢٠٠٨م، إلا أن هذه الزيادة قد أدت إلى انتقال مصر من مستوى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (ترتيبها ١١٢)، حيث تمثل فئة متوسطة بين مستوى الدول في الترتيب من ٥٤ إلى ١٣٧، فمن الناحية التعليمية تزايدت نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي من ٤٢% إلى ٨٦% خلال الفترة من (١٩٦٠م- ٢٠٠١م وارتفع معدل الالتحاق بالصف الأول الابتدائي من ٦٨.٦% إلى ٩١.٤% خلال ذات الفترة، وتجاوز معدل القراءة والكتابة للسكان على مستوى الجمهورية نسبة ٢٥.٨% عام ١٩٦٠ إلى نسبة ٦٥.٦% عام ٢٠٠١، ومن الناحية الصحية يلاحظ التحسن الملحوظ في معدل وفيات الرضع، حيث انخفض من ١٠٨ إلى ٣٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي سنويا خلال الفترة من (١٩٦١م-٢٠٠١م)، كما تحسن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (٣٩.١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي) عام

(١) أحمد حسن إبراهيم :**آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل والتشغيل في مصر**، استشراف بعض آثار الإصلاح الاقتصادي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم٨٩ ،(معهد التخطيط القومي، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ص ٣٧٧-٣٧٨.

٢٠٠١م، بسبب ارتفاع نسبة الأطفال المحصنين (٩٧.٩%). إلا أنه على المستوى التعليمي يلاحظ أن الإنفاق العام على التعليم لا يتجاوز ٦.٧% من موازنة الإنفاق العام للدولة (عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م)، مما يترتب عليه حدوث مردود يتمثل في ارتفاع متوسط كثافة الفصل على مستوى الدولة في كل من التعليم الابتدائي والإعدادي ٤١.١، ٤٣.٩ على التوالي، كما أن الأعداد الكلية للمتسربين من التعليم تصل إلى ١٠٠.٠٠٠ متسرب سنويًا، مما يعد هدرًا للموارد البشرية(١). إضافة إلى مشكلة الأمية؛ التي أدت إلى تراجع مركز مصر في ترتيب الدول التي تحقق تنمية بشرية مرتفعة، مما يعكس تدنيا فى القيمة المتوسطة لمؤشر التنمية البشرية فى مصر (تقديرات الأمم المتحدة بشأن الأهداف التنموية للألفية)(٢).

وعلى المستوى الصحي – وبرغم الاستثمارات الضخمة الموجهة إليه– إلا أنها لم تتجاوز ٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ٧,٢% من إجمالي الإنفاق العام عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م. وعليه، تتزايد فعالية مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال في مقابل الانحسار التدريجي للدولة وتراجعها عن بعض مهامها، مما يعكس فراغا يعكس تقهقر دور الدولة سواء كان ذلك فى مجالات خدمية أو إنتاجية، إضافة إلى عجزها عن الوفاء بهذه المتطلبات. ولعل هذا الدور– تحديدًا– هو الأكثر التصاقًا وظهورًا وبصدد الحديث عن التنمية عمومًا، والتنمية (في التسعينيات)؛ حيث أصبحت الحكومة غير قادرة على الاستمرار بأجهزتها في التنفيذ المباشر لبرامج ومشروعات التنمية، مثلما كانت الحال في العقود الثلاثة التالية للاستقلال، مما ترتب عليه قدرة الدولة القطرية على التعامل مع مشكلات المجتمع بالكفاءة والسرعة المطلوبة(٣)، في الوقت الذي استجابت مؤسسات المجتمع المدني بالفعل وبدرجة عالية من الفاعلية لكثير من هذه القضايا، إلى الحد الذي جعل بعضها يتوجه نحو الإسهام في القضايا ذات الطبيعة التنموية، فالمنظمات التي أنشئت حديثًا في مصر (٧٠٠ منظمة جديدة في عام ٢٠٠٢) تتوجه في أغلبها للتعامل مع قضايا التنمية البشرية، ويأتي على قمتها: تخفيف حدة الفقر، ومكافحة البطالة والأمية وقضايا المرأة والتنمية(٤).

وبناء على ما سبق، قام الباحث بدراسة التنمية البشرية في المجتمع المدني في ضوء فكرة التنمية البديلة باعتبارها المنطلق النظري للدراسة الراهنة، إذ يدعو هذا الفكر التنموي إلى تمكين الإنسان كمحرك وفاعل تنموي (التنمية بالناس وللناس)، وبذلك فهي تتجاوز تقسيمات الإيديولوجيا بين يسار ويمين، ويدعو أيضا إلى تكافؤ الفرص، و يؤكد على الابتكار التكنولوجي ،والتنافس المشروع، والتعليم، بدلا من إعادة التوزيع من أعلى إلى أسفل، أو التدخل الاقتصادي.

---

(١) تقرير التنمية البشرية : **أهداف التنمية للألفية : تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية** ، (معهد التخطيط القومي، القاهرة،٢٠٠٣)، ص ١٥-٢٢.

(٢)**تقرير عن الأهداف التنموية للألفية على المستوى القطري**، مركز دراسات الإدارة العامة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أغسطس٢٠٠٢)، ص٥.

(٣) سعد الدين إبراهيم: **ثقافة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، دور المؤسسات المهنية والأندية الفكرية في دعم ثقافة المجتمع المدني ،(مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ٢٠٠٥)، ص٢١.

(٤) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية: التقرير السنوي الثاني للمنظمات الأهلية العربية، (القاهرة ، ٢٠٠٣)، ص١١.

ويتمثل الهدف من الدراسة فيما يلي:

١- تحديد آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية، على ضوء المتغيرات العالمية والتحديات الخارجية، وذلك في إطار برامج التغير المؤسسي التي تمثلت في اتجاه الحكومة لزيادة اللامركزية وجعل البيروقراطية الحكومية أكثر مرونة.

٢- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني واتخاذ إجراءات داعمة لخلق بيئة مواتية لتوسيع خيارات البشر وتطوير الخيارات المتاحة، فضلا عن إحداث بعض التغيرات لتفعيل مشاركتهم في عمليات التنمية واتخاذ القرار.

٣- تقدير مستوى كفاءة دور الوكالات وهيئات المعونة الدولية إلى جانب الجهود الحكومية في دعم آليات مؤسسات المجتمع المدني في تحسين مستوى التعليم والصحة والمشاركة السياسية.

٤- تقييم آليات مؤسسات المجتمع المدني– موضع اهتمام الدراسة الحالية– ورصد جوانب قوتها وضعفها، من خلال الاطلاع على التراث النظري والبنية التشريعية، والوقوف على خبرات ورؤى الشخصيات القيادية المعنية بشئون المجتمع المدني والتنمية البشرية بمجمل أبعادها، وكذلك وجهات نظر الفئات المستهدفة في المجالات ذات الصلة.

٥- اقتراح تصور مستقبلي لسبل دعم وتطوير آليات العمل في مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من أجل تعزيز وتفعيل تحقيق التنمية البشرية.

وتكمن أهمية الدراسة الراهنة في محاولة رصد وتطوير آليات وبرامج مؤسسات المجتمع المدني بما من شأنه أن يمكن من توسيع خيارات البشر المتاحة وتطوير خياراتهم الراهنة من منظور مدني مشارك غير حكومي، استنادًا إلى أن البشر يمثلون الثروة الحقيقية للدول، وهم المشاركون في الخطوات والعمليات المتعاقبة للتنمية البشرية، وفي القرارات المؤثرة على حياتهم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعكس مؤسسات المجتمع المدني فكرة التنمية من أجل الناس من خلال سعيها إلى تحقيق النفع العام، كما تعكس التنمية بواسطة الناس مشاركتهم في التنفيذ والاستفادة من آليات وبرامج عمل مؤسسات المجتمع المدني، وأخيرًا تنصرف مؤسسات المجتمع المدني إلى تنمية الناس من خلال تكوين وبناء القدرات البشرية، وبناءً على ذلك تأتي أهمية رصد آليات مؤسسات المجتمع المدني– في تحقيق أبعاد التنمية البشرية، وذلك للتعرف على مختلف صور المشاركة التي تقدمها في ضوء أدبيات فكرة التنمية البديلة.وكذا محاولة الكشف عن أهم المتغيرات التي تعكس آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال تحليل واقع التراث النظري لكل من المجتمع المدني والتنمية البشرية ومقارنتها ببعض التجارب الدولية – التي تتلاءم مع الخصوصية المحلية. فضلا عن محاولة تقييم مدى كفاءة آليات مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التعليم والصحة ورفع معدلات المشاركة السياسية، وطرح التصورات المستقبلية لدعم وتطوير

آليات عمل المؤسسات المعنية بهذا الشأن، وقد تناول الباحث كلاً من مفهوم التنمية ، والتنمية المؤسسية، التنمية البشرية، والتنمية البشرية المستدامة، ومفهوم المجتمع المدني باعتبارها مفاهيم إجرائية أساسية اعتمد عليها فى تفسير نتائج الدراسة الميدانية.

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذى يساعد على رصد آليات عمل وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني في التعامل مع قضايا التنمية البشرية ، بالإضافة إلى تقييم جوانب الضعف والقوة الخاصة بآليات عملها، وصولاً إلى طرح مستقبلي يمكنها من القيام بدورها بشكل أكثر فاعلية.

وقد استخدم الباحث طريقة دراسة الحالة "Case study" لأنها ستمكن من الوصول إلى الصورة الكلية لمجتمع الدراسة، كما قام الباحث بإعداد دليلين لدراسة الحالة أحدهما خاص بأعضاء مجلس الإدارة والمتطوعين والعاملين بجمعية رسالة للأعمال الخيرية فرع طوخ والآخر خاص بالمستفيدين من خدماتها لاستخدامهما في الدراسة المتعمقة. واتخذ الباحث عدد(١٥حالة) للدراسة الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة و المتطوعين والعاملين بالجمعية ، وأما الحالات الخاصة بالمستفيدين تتمثل في عدد(٣٠حالة) تم تقسيمها إلى ثلاثة أجيال متمثلة في كبار السن من (٦٠ سنة فأكثر)، والجيل المتوسط من(٤٠-٥٠ سنة)، وجيل الشباب من (١٨- ٢٥ سنة)، ذكوراً وإناثاً. بالإضافة إلى اعتماده على الإخباريين من طوخ ومنهم كبار السن والمسئولون الرسميون، حيث كان لهم دور مهم في الحصول على معطيات الدراسة الميدانية.

وتحاول الدراسة الراهنة الإجابة على التساؤلين التاليين:

- ما طبيعة الآليات التي تنتهجها مؤسسات المجتمع المدني وتمكنها من تحقيق التنمية البشرية، والمعوقات التي تحول دون تحقيقها؟
- ما التصور المقترح لتفعيل أدوار وآليات مؤسسات المجتمع المدني مستقبليًا وذلك لتحقيق التنمية البشرية في ضوء وضعها وواقعها الحالي في المجتمع المصري، ومستوى مجتمع الدراسة على وجه الخصوص؟

وقد واجه الباحث صعوبات متعددة في الدراسة الراهنة، سواء في الجانب النظري أو الميداني، من أهمها صعوبة حصول الباحث على مواعيد وترتيب اللقاءات مع الشخصيات القيادية والأعضاء العاملين في جمعية رسالة فرع طوخ، والقائمين على العمل بالبرامج التدريبية والصحية والسياسية والفئات المستفيدة، وصعوبات خاصة بتطبيق الدليل والتي ترجع إلى ثقافة المجتمع واختلاف حالات

الدراسة، بما يتضمنه من شعور بالشك والخوف من جانب البعض منهم.

وقد تم تصميم هذه الدراسة بصورة منطقية تربط بين التوجه النظرى والدراسة الميدانية ونتائجها، ولهذا جاءت الدراسة في بابين ومقدمة وخاتمة؛ فالباب الأول يحتوي على خمسة فصول، أما الباب الثاني فيحتوي على ثلاثة فصول .

ويمثل **الباب الأول (التنمية المؤسسية والمجتمع المدني)**، ويتيح ذلك للباحث تحديد الإطار النظري للدراسة الراهنة الذي أكد على أن التنمية المؤسسية لا يمكن ان تتحقق دون وجود مجتمع مدني فعال ومؤثر من خلال تعزيز البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وبناء قدراتها لكي تتمكن من الوفاء بالالتزامات المنوطة بها؛ حيث يحتوي هذا الباب على خمسة فصول مرتبطة مع بعضها وهم على النحوالتالي:

الفصل الأول: (مفاهيم الدراسة) الذى يتناول فيه الباحث مفاهيم الدراسة ومفاهيمها الإجرائية التي يعتمد عليها في تحديد طبيعة مشكلة البحث في الدراسة الراهنة، والوصول إلى نتائج الدراسة الميدانية التي تتمثل في مفهوم التنمية، والتنمية المؤسسية، والتنمية البشرية المستدامة، ومفهوم المجتمع المدني.

ويتناول الفصل الثاني: (الدراسات السابقة) الذي يقوم فيه الباحث بعرض للدراسات السابقة للاستفادة منها كموجهات نظرية ومنهجية، فضلاً عن الاستفادة من المتغيرات المرتبطة بدراسة التنمية البشرية، وآليات عمل منظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية، ثم كيفية توظيف هذه الدراسات في توجيه الأبعاد المنهجية للدراسة الراهنة، حيث صنف الباحث الدراسات السابقة إلي دراسات اهتمت بالتنمية البشرية، ودراسات اهتمت بالمجتمع المدني، ودراسات اهتمت بآليات منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية.

ويمثل الفصل الثالث: (الأسس النظرية لدراسة التنمية البشرية فى المجتمع المدني) ويتيح ذلك للباحث تحديد أبعاد الظاهرة مجال الدراسة وعلاقاتها وشروطها، وتحديد أهم المفاهيم والقضايا التى توجهها. ويبدأ الباحث هذا الفصل بعرض المادية التاريخية، ونظرية المجال العمومي عند "هابرماس" ونظرية الشرعية والعدالة عند "جونرولز"، فضلاً عن الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في التنمية المتمثلة في نظرية التحديث ونظرية التبعية ونظرية النظام العالمي، وصولاً إلى فكرة التنمية البديلة باعتبارها المنطلق النظري للدراسة الراهنة.

ويتضح من هذا الفصل أن الإطار التفسيري لدراسة التنمية البشرية والمجتمع المدني ينشأ من خلال فكرة أن السعي لتحقيق التنمية البشرية علي أساس "التحرر الشامل" بالمعنى الذي وضحته فكرة التنمية البديلة يطرح هدفا رئيسا للتنمية يتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد على قوى المجتمع، وتهيئة الظروف الاجتماعية للارتقاء بنوعية حياة البشر، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تكافؤ الفرص في التعليم

والرعاية الصحية، وعدالة توزيع الدخل، والقضاء على البطالة والفقر، ورفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام رؤوس الأموال والموارد الطبيعية، دون الجور على البيئة الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة.

ويستعرض الفصل الرابع (التنمية البشرية "رؤية سوسيولوجية") الذي تناول فيه الباحث أهداف التنمية البشرية والتي من أهمها: زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة علي إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهذا ما يضمن تحرير الإنسان من الفقر والجهل والمرض. بالإضافة إلي مؤشرات التنمية البشرية المتمثلة في التعليم والصحة والدخل، والحالة السياسية والمرأة، والفقر البشري في ضوء عرض لأهم القضايا السوسيولوجية في التنمية البشرية. كما تناول الباحث في هذا الفصل التنمية البشرية في ضوء التجارب المحلية والدولية كالتجربة المصرية، والكورية والماليزية، فضلا عن علاقة التنمية البشرية بالتمكين الاجتماعي.

وقد اتضح من خلال هذا الفصل أن التنمية البشرية وسيلة لرفع الإنتاجية ؛ فالدعم الجيد للصحة والتعليم والمهارات، وتنشيط قوة العمل يعد من أكثر مصادر الإنتاجية في الأهمية، حيث إن الحد من الفقر يسهم في تواجد مجتمع مدني صحي، ودعم مبادئ الديمقراطية، وتحقيق المزيد من الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة لكي تتمكن التنمية البشرية من تنفيذ منظومة تعليم جيد، وبرامج تدريب متطورة، وإنشاء مؤسسات وأجهزة ومراكز بحوث تساعد في تحقيق إعداد وتأهيل العنصر البشرى.

كما يستعرض الفصل الخامس: (دور المجتمع المدني وتحقيق التنمية البشرية) من خلال التعرف علي ماهية المجتمع المدني ونشأته، ولعل أهم المدارس التي ارتبطت باستخدام هذا المفهوم هي مدرسة القانون الطبيعي، والمدرسة الهيجلية، فضلاً عن المدرسة الماركسية بتياراتها المختلفة، وأيضا التعرف على خصائص المجتمع المدنى، وقطاعاته المتمثلة في المنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية، والأحزاب السياسية. ومن ثم حاول الباحث فى هذا الفصل التعرف علي مؤشرات قياس فاعلية المجتمع المدني من خلال المؤشر المؤسسي، والمؤشر القانوني، والمؤشر السياسي، والمؤشر الثقافي، والمؤشر الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا التعرف علي تطور منظمات المجتمع المدني في مصر، فضلاً عن تحديد أهم آليات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية وخاصة في المجال التعليمي والصحي، وتحقيق المشاركة السياسية.

وقد استطاع الباحث في هذا الفصل التوصل إلى فكرة أساسية مفادها: أن الدولة تنظر إلى مؤسسات المجتمع المدني باعتبار أن جهودها تساعد في التعامل مع بعض المشكلات المجتمعية، لكنها تشك في جهودها المتعلقة ببناء الوعي بالمشاركة والديمقراطية، ثم إن خدماتها تجعل الجماهير أكثر التفاتًا إليها، مما يؤدي إلى عدم إلقاء الضوء على الدولة وانسحابه على مثل هذه المؤسسات، إضافة إلى أن جهودها ونجاحاتها تبرز عجز الدولة وتخلف بيروقراطيتها، بينما ينظر القطاع الخاص إلى هذه المؤسسات باعتبار أن جهودها تعمل على رفع المستوى المعيشي للبشر في المجتمع.

أما الباب الثاني فيمثل: (التنمية المؤسسية في المجتمع المدني دراسة حالة جمعية رسالة للأعمال الخيرية فرع طوخ)، ويتيح ذلك للباحث تحديد الدراسة الميدانية من خلال التعرف على أهدافها وتحديد تساؤلاتها للوصول إلى نتائجها من خلال تطبيق دليل دراسة حالة على جمعية رسالة للأعمال الخيرية فرع "طوخ"؛ حيث يحتوى هذا الباب على ثلاثة فصول مرتبطة مع بعضها وهم على النحو التالي:

الفصل الأول ويمثل: (الإجراءات المنهجية للدراسة)، ويتناول الباحث فيه الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من خلال تحديد منهج الدراسة، وطريقة دراسة الحالة، مجتمع الدراسة وكيفية اختياره ، واستخدام الأبعاد التاريخية لدراسة الظاهرة، فضلاً عن الأسلوب الإحصائي وعينة الدراسة وخصائصها وكيفية اختيارها ومجالات الدراسة وأساليب التحليل والتفسير.

وقد استطاع الباحث في هذا الفصل التوصل إلى الأساليب المنهجية التي تتفق مع دراسة الظاهرة مجال الدراسة وتساؤلاتها والمحققة لأهدافها، وبهذا تحدد الطابع العام لمنهج البحث وأدواته في جمع المعطيات وأساليبه في التحليل والتي تأتى في رابطة منطقية.

ويمثل الفصل الثاني: (جمعية رسالة فرع طوخ والتنمية البشرية "المعايير– الآليات–المعوقات") ليكون دراسة حالة ومجالاً لدراسة التنمية البشرية من خلال توصيف مجتمع الدراسة المتمثل فى: الأبعاد الاقتصادية والتعليمية والصحية، وأيضا التعرف على نشأة جمعية رسالة فرع طوخ للأعمال الخيرية وأهدافها، إذ تناول الباحث فى هذا الفصل دراسة أسس ومعايير جمعية رسالة فرع طوخ للأعمال الخيرية من خلال المبادئ والقيم والهيكل التنظيمي والقانون المنظم لعمل الجمعية، وأيضا دراسة البناء المؤسسي لجمعية رسالة فرع طوخ، بالإضافة إلى دراسة الآليات التي تتبناها جمعية رسالة فرع طوخ في مجالات التنمية البشرية، وخاصة فى المجال التعليمى والصحى والمشاركة السياسية.

وقد استطاع الباحث فى هذا الفصل التوصل إلى أن جمعية رسالة فرع طوخ تتعامل مع كل القطاعات التعليمية والتدريبية، والصحية، والثقافية بفلسفة واحدة وبذات آليات العمل تقريبًا، إذ يلاحظ أنه لا توجد أفضلية أو أسبقية لقطاع بعينه عن غيره من القطاعات، وذلك لأن فكر التنمية الشاملة قائم على كل القطاعات كافة، كما أن كل قطاع يؤثر في الآخر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك فإن آليات العمل واحدة في كل القرى التي تعمل بها الجمعية، وليس ثمة أفضليات في قرية بعينها مقارنة بأخرى. ومن ثمّ، فإن الحقوق تشكل حزمة واحدة مترابطة لأن الإنسان واحد، وليس بالضرورة أن تبدأ بالحقوق السياسية مثل حقوق الإنسان، فهي سلسلة متصلة ومتبادلة التأثير.

كما يمثل الفصل الثالث: (التصور المستقبلي لتفعيل آليات جمعية رسالة في تحقيق التنمية البشرية)؛ إذ تناول الباحث فى هذا الفصل دراسة الأسس التي تم فى ضوئها صياغة التصور المستقبلي وأهدافه ومتطلبات تحقيقه من خلال طبيعة الاحتياجات المؤسسية لجمعية رسالة فرع طوخ من جانب،

ومتطلبات يجب أن توفرها الدولة والمجتمع لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات التنمية البشرية من جانب أخر.

وقد استعرض الباحث التصور المستقبلي لتفعيل آليات جمعية رسالة فرع طوخ في تحقيق مجالات التنمية البشرية من خلال البنية المؤسسية لجمعية رسالة فرع طوخ، وتفعيل آلياتها في المجال التعليمي والصحي وتحقيق المشاركة السياسية، إذ تناول الباحث الرؤية المستقبلية لآليات عمل جمعية رسالة فرع طوخ من وجهة نظر المستفيدين من خلال مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين قياسًا بالقطاعين العام والخاص وأوجه التطوير، ومدى رضا المستفيدين عن تقديم الخدمات، وأهم المشكلات التي تحول دون تحقيق الآليات بشكل فاعل، فضلا عن وضع تصور مستقبلي لخريطة العمل بالجمعية.

وقد استطاع الباحث في هذا الفصل التوصل إلى أن العمل الأهلي يعاني العديد من المشاكل رغم وجود عدد كبير من الجمعيات الأهلية في مصر، ولكي يتم تطوير العمل الأهلي مستقبلياً لابد من ظهور قانون جديد يحقق للمنظمات الأهلية وضعها كأساس ومظلة رئيسة لتمكين وتفعيل مجهودات المجتمع المدني حتى يشارك في بناء الوطن والنهوض به، بالإضافة إلى التركيز على فئة النساء والشباب وتوسيع دورهما وتعزيز انتمائهما وقدراتهما. مع استقلالية العمل الأهلي بحيث لا تتعارض مع خضوعه للرقابة، في ضوء القانون.

وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، كان من أهمها:

١- أن التحديات المجتمعية لعبت دورًا بارزًا في تطوير شكل ومضمون آليات مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في جمعية رسالة فرع طوخ لتحقيق التنمية البشرية بكل أبعادها، حيث أنه في الوقت الذي أكد تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٨) انخفاض نسبة إنفاق الدولة على التعليم من إجمالي الإنفاق العام من (١٩,٥%) عام ٢٠٠٢ إلى (١١,٥%) عام ٢٠٠٦، وانخفاض نسبة إنفاق الدولة على الصحة من إجمالي الإنفاق العام من(٧,٢%) عام ٢٠٠٢ إلى (٣.٨%) عام ٢٠٠٦، وفى ظل قيام مؤسسات المجتمع المدني بسد الفجوة الناتجة عن عجز الدولة عن تقديم الخدمات في العديد من المجالات، إلا أن الدولة تنسحب وبشكل تدريجي من تقديم أوجه الدعم لمثل هذه المؤسسات، والحيلولة دون تنوع مصادر التمويل حيث تعتمد جمعية رسالة فرع طوخ بشكل أساسي على الدعم الذاتي والتبرعات لزيادة مواردها المالية في ظل تركيز بعض الهيئات غير الحكومية على الدعم الأجنبي، وهو الجانب الذي يحظر السماح به في جمعية رسالة فرع طوخ .

٢- أنه برغم اختلاف آراء العديد من المستفيدين بشأن مقارنة أدوار وآليات عمل جمعية رسالة فرع طوخ مع القطاعين العام والخاص، واختلاف طبيعة وفلسفة القطاع غير الحكومي عن كل من القطاعين العام والخاص، إلا أن الفئات المستفيدة قد أجمعت على أن أدوار وآليات عمل جمعية رسالة محورية ولا غنى عنها باعتبارها أدوارًا وآليات تكون بديلة تارة ومكملة تارة ثانية و مغايرة لأدوار وآليات عمل الدولة والقطاع الخاص تارة ثالثة، حيث أكد غالبية المستفيدين على محاولات الدولة في التنصل من القيام

بالخدمات التعليمية والتثقيفية، ويتضح ذلك بجلاء في فصول محو الأمية، التي يقتصر دورها على تزويد الجمعية بالمناهج والكتب الدراسية فقط لا غير، والاتجاه إلى تقليص أعداد الناجحين في ظل التزام الدولة بدفع (١٠٠-٢٠٠ جنيه) للمدرس في حال نجاح التلاميذ، فضلاً عن سطحية وبساطة أفكار الدورات التثقيفية المقدمة إن وجدت، وعلى المستوى الصحي تبرز دونية الخدمات الصحية المقدمة من القطاع الحكومي، والذي يحتاج لعلاقات شخصية لتقديم الخدمة بشكل مقبول مقارنة مع ارتفاع تكلفة تقديم هذه الخدمات في القطاع الخاص من وجهة نظر المستفيدين.

٣- أن هناك إجماعًا بين القائمين على العمل بجمعية رسالة فرع طوخ حول الرؤية المستقبلية لتفعيل دور الجمعية في تحقيق التنمية البشرية والمتمثلة في تعديل القوانين والتشريعات التي من شأنها يتم إرساء مواثيق شرف أخلاقية Code of Ethics لأعضاء المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن ضمان كفالة الحريات التي ينعم بها المتلقون للخدمات، وكذلك تقديم الدعم المالي وتنويع مصادر التمويل مع المزيد من التوسع والتطوير في المشروعات التعليمية والتدريبية والصحية والتوعوية، فضلاً عن ربط الدورات التعليمية والتدريبية، والصحية والتوعوية بالقضايا والمتغيرات المجتمعية، وأن تكون بصورة دورية. كما أن هناك إجماعًا بين الفئات المستفيدة حول الرؤية المستقبلية لتفعيل دور جمعية رسالة فرع طوخ في تحقيق التنمية البشرية والمتمثلة في الاستعانة بالفئات المستفيدة في وضع خطط ومشروعات الجمعية حتى يتم التوصل إلى مشروعات وخطط تنموية واقعية تنبع من احتياجات المستفيدين أنفسهم، وتنعكس على زيادة الخدمات المقدمة لهم، فضلاً عن الاتجاه إلى إقامة علاقات شراكة مع كل القطاعات الحكومية والخاصة لتوسيع وتطوير المشروعات التنموية.